

اقسام المفعول المطلق

بين النحاة وطلاب العرب

الدكتور فاضل صالح السامرائي
كلية الآداب / جامعة بغداد

ذهب النحاة إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة :

أ - المؤكد لعامله .

ب - المبين لنوعه .

ج - المبين لعدده .

أ - المؤكد لعامله :

يسمى النحاة المفعول المطلق في نحو قمت بالامر قياماً مؤكداً لعامله والعامل هنا الفعل .
والحقيقة انه في نحو هذا مؤكد المصدر الفعل لا للفعل لأن الفعل هو ما دل على حدث مقترن
بزمن أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندما تقول (قمت قياماً) تكون قد أكدت الحدث
وحده ولم تؤكد الحدث والزمن مجعاً . فاشكالكم قد يحتاج إلى تأكيد الفعل كله فيكون
فيقول : قام قام محمد فيكون قد أكد الحدث والزمن وقد يحتاج إلى تأكيد الحدث فقط
فيقول قام محمد قياماً . وقد يؤكد الزمن الذي تضمنه الفعل من الحدث فيأتي بالنظرة
المؤكد فيقول (قام محمد حيناً) (حيناً) مؤكداً للزمن الذي تضمنه الفعل (قام) لأن القيام
لا بد أن يكون في حين . ونحو قوله تعالى (سبعان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام

إلى المسجد الأقصى) - الاسراء / لان الاسراء لا يكون الا في الليل . فهذا القسم من المفعول المطلق اذن مؤكد لمصدر عامله سواء كان فعلاً او وصفاً نحو (محمد قائم قياماً) فالمفعول المطلق هنا مؤكد لمصدر الوصف لا للوصف الذي يدل على الحدث والذات وتلو اردت تأكيد الوصف لقلت (محمد قائم قائم) ولا يؤكد عامله الا اذا كان مصدراً نحو : عجبت من ضربك خالداً ضرباً .

قال الرضي : ((المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فقولك (ضربت) بمعنى : احدثت ضرباً فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك : احدثت ضرباً ضرباً .

فظاهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنتهما الفعل (١)

ب - المبين للنوع :

ويقصد به المبين لنوع العامل نحو انطلقت انطلاقاً سريعاً وانطلاق السهم . وادرجوا تحت هذا القسم ما ينوب عن المصادر من كلية المصدر وبعضيته ونوعه وصفته وهيئته ومرادفه وضميره والاشارة اليه ووقته وآلته وعدده ونحوها (٢) .

ج - المبين للعدد :

ويقصد به عدد العامل سواء كان العدد معلوماً ام مبهماً فالأول نحو ضربته ضربتين والثاني نحو ضربته ضربات . وفي هذا التقسيم - فيما نرى - نظر لانه لم يستوف اقسام المفعول المطلق أولاً ولانه لم يقتصرنا على هذه الاقسام لأوقعنا ذلك في اشكالات لا مفر منها .

من ذلك على سبيل المثال قرفم : الست ابني حفاً . وله علي الف دينار اعترافاً ، فهذا في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يدرج ؟ أهر يدرج في المؤكد لعامله ، وهذا لا يمكن لأن المؤكد عامل المؤكد فمع كما يقول النحاة ، رهر ليس مبيناً للنوع ولا للعدد وقد جعل النحاة هذا من المؤكد لنفسه أو المؤكد لغيره (ألف) المؤكد لنفسه أو لغيره غير المؤكد لعامله أم هو نفسه ؟ فأن كان غير نفسه كان مبيناً لآخر وان كان آياه لنفسه فقد انتقض الحكم القائل بأنهم يجوز حذف عامل المؤكد .

(١) الرضي ١٢٢/١ وأنظر حاشية العنبري ١٨٩/١

(٢) أنظر الاشموني ١١٢/٢ - ١١٤

ونحو قولهم : خالدٌ سيراً وخالدٌ سيراً مما لا يصلح ان يكون المصدر فيه خبراً
عن المجتهد وهو ما قال فيه ابن مالك :

كذلك مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند
فهم يقولون اننا اذا كررنا المصدر في نحو هذا كان الحذف واجباً وان لم نكرره كان الحذف
جائزاً ، ففي قولنا (خالد سيرا) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين . فأصل (خالد سيرا)
هو (خالد يسير سيرا) ولكننا لو قلنا لأحد من المتكلمين هذا العلم إ حذف العامل (يسير)
من هذه الجملة لقال لنا : هذا ممتنع لأنه لا يجوز حذف عامل المركب ، وهذا تناقض -
كما ترى - فهم يقولون لنا : هو جائز الحذف وهم يمنعون حذفه .

فدعنا أما أن نقول: لما قسم آخر أو أن نبطال قاعدة عدم جواز حذف عامل المؤكد
وغير ذلك وغيره .

ان أقسام المفعول المطلق فيما أرى ثلاثة هي :

١ - المفعول المطلق المؤكد :

ولا أعني به المؤكد لعامله فحسب كما يتلوه النحاة بل هو أوسع من ذلك يدخل فيه
المؤكد لمصدر عامله كما ذكرت نحو المطلقات المبالغة ويدخل فيه غيره من المؤكد لمضمون
الجملة وهو ما يسميه النحاة المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره نحو (أنتَ ابني حقاً) ونحو قوله
تعالى (ودعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) معاً بالمعروف حقاً على المحسنين - البقرة
(٢٢٦) فإنه حين أمر بالتمتع علم أن ذلك حق فنؤكد ذلك بقوله (حقاً على المحسنين)
ونحو قوله تعالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين - البقرة ٢٤١) فإنه لما
ذكر أن المطلقات أن يمتعن بالمعروف علم أن ذلك حق فنؤكد ذلك بمضمون الجملة بقوله
(حقاً على المتقين) . فهذا تأكيد لمضمون الجملة . ونحو قوله تعالى (إن الله اشترى من
المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة فيقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه
حقاً في الآخرة والأجل والقرآن - البقرة ٢١٧) فإنه ذكر الله ما بين المؤمنين في
سبيل الجنة على أن ما وعدوا في الآخرة كماله وعداً عليه حقاً . ونحو قوله تعالى
(الم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيقلبون في بضع سنين - الروم
١ - ٢) فإنه ذكر أنهم سيغلبون في بضع سنين علم أن هذا وعداً عليه حقاً وذلك تأكيد لجملة
(وعد الله لا يخلف الله وعده - الروم ١) ونحو قوله تعالى (يوسف يكرم الله في إرلاذكم

لذلك مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق الثنتين فلهن ثلثا ما ترك - النساء ١) فعلم بهذا ان هذا فرض افترضه الله علينا في المواريث وقد أكد به بقوله (فريضة من الله) .

فهذه وامثالها مؤكدة لمضمون الجملة وليست مؤكدة لعاملها . اذ لو كانت مؤكدة لعاملها ما جاز حذفه لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة .

فهذا إذن ليس مؤكداً لعامله ولا مبيناً للنوع ولا العدد وانما هو قسم برأسه يفيد التركيب والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع دل على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة .

٢- المبين :

قسم النحاة المصدر المبين إلى مصدر مبين لنوع عامله ومبين لعدده كما ذكرنا . والحق أن التبيين لا يختص بهذين القسمين بل يكون مبيناً لهما وبغيرهما . فقد يكون المصدر مبيناً للنوع وللعدد وقد يكون مبيناً للمقدار أيضاً . وإن كثيراً لما ادرجه النحاة في المبين للنوع ليس كذلك وانما هو مبين للمقدار .

فمن المبين للمقدار فيما أرى قولنا (ان لا أظلمك ذرة من الظلم أو مثقالاً من الظلم) فهذا بيان للوزن وهو تعبير مجازي لأن المصدر لا يوزن وانما يقصد به بيان المقدار ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى (ان الله لا يظلم مثقال ذرة - النساء ٤٠) وذلك أن المعنى يحتمل أن يكون : ان الله لا يظلم مثقال ذرة من الظلم ويحتمل ان يكون المراد : لا يظلم مثقال ذرة من العمل أو نحو ذلك . فاذا كان المثقال يعود على الظلم كان اعرابه مفعولاً مطلقاً واذا لم يعد على المصدر كان مفعولاً به .

فاذا كان بالمعنى الأول كان المفعول المطلق مبيناً للمقدار وليس مبيناً للنوع ولا للعدد . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته) فقوله (رضا نفسه) ليس مبيناً لنوع عامله المقدر وهو (اسبغ) ولا لعدده وانما المعنى مقدار ذلك . ثم ان قوله (وزنة عرشه) في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة ؟

انك اذا قلت : (سبحت الله عدد الرمال وزنة الجبال) فهل يكون (وزنة الجبال) مبيناً لنوع العامل ؟ انك اذا كان قولك (عدد الرمال) مبيناً لعدد العامل فإن قولك (وزنة الجبال) يكون مبيناً لوزن العامل .

ومن هذا القسم فيما ارى ما كان دالاً على كلية المصدر وبعضيته نحو (ضربته كل
الضرب ، وضربته بعض الضرب ، وشيئاً من الضرب ، وجزءاً منه ونصيياً منه) فهذا
ليس مبيناً لنوع الضرب ولا لعدده وانما هو لبيان مقدار الضرب ومنه قوله تعالى (ولا
تظلمون فتيلاً - النساء ٤٩) فقوله (فتيلاً) ليس مؤكداً لعامله ولا مبيناً لنوعه ولا لعدده
بل المقصود انهم لا يظلمون ظلماً وان كان قليلاً فهو مبين لمقدار العامل .

ان النحاة يحملون هذا من المبين للنوع وأحسب أن في هذا بعداً فقولك (ضربته كل
الضرب) يختلف عن قولك (ضربته ضرباً شديداً أو مبرحاً) فالاولى بيان لكمية الضرب
لا لنوعه بخلاف الجملة الاخرى فانها مبينة لنوع الضرب، وكذلك لو قلت: (ضربته
جزءاً من الضرب أو نصيياً منه) فانها مبينة لمقدار الضرب لا لنوعه .

ان النحاة يلحون على تقسيمهم المذكور ولا يحاولون ان يجدوا عنه مطلقاً ولو كان
فيه تعسف وبعد ، ألا ترى أن بعض النحاة يجعل (العدد) من المبين للنوع ففي قوله تعالى
(فاجلدوهم ثمانين جلدة - النور ٢٤) يجعل العدد (ثمانين) من المبين للنوع ولا يجعله نائباً
عن المبين للعدد (١) فأبي تصنف ابعاد من هذا ؟

بل أن الامر ليلد لي انه لا داعي لذكر جزئيات المبين بل الاولى ان يكتفى باطلاق
البيتين فيقال (المصدر المبين) فقد يكون المصدر مبيناً للنوع وقد يكون مبيناً للعدد ، وقد
يكون مبيناً للمقدار وقد يكون مبيناً لغير ذلك . فإن نيابة الآلة عن المفعول المطلق لا تدخل
في بيان نوع الفعل ولا مقداره ، فاذا قلت (طعنه سكيناً) و (ضربه سوطاً) فهذا بيان
لنوع الآلة التي استعملت في الفعل وليست بياناً لنوع الفعل .

وقد تنور شبهة في نفسك ان الامثلة التي ذكرتها انفاً كلها أو جلها من باب نيابة عن
المصدر وليست بمصادر . وهذا لا يضير فان النحاة يحددون انواع المفعول المطلق بهذه
الانواع الثلاثة سواء كان مصدراً أم نائباً عنه ، ولا يخرج النائب عنهم عن الانواع التي
ذكرتها في انواع المفعول المطلق كما هو موضح في كتاب النحر .

٢ - النائب عن النفس .

وهو قسم مستقل برأيه وليس مؤكداً أو مبيناً للنوع كما يذهب النحاة وذلك نحو (أقداماً
ياسيد) فان معناه الامر أي أقدم ، ولو قيل (أقدم أقداماً ياسيد) لم يند المصدر معنى
الامر وإنما يفيد التوكيد .

(١) انظر الاشموني ١١٢/٢ - ١١٤

ان حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة ، قال ابن مالك :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متشع
قليل لأنه مسوق لتقوية عامله وتقدير معناه والحذف ينافي ذلك (١) .

ومعنى التقوية تثبيت معناه في النفس لتكريره والمقصود بتقرير المعنى رفع توهم المجاز عنه (٢) أي يراد به معناه الحقيقي .

وقد ذهب ابن الناطم إلى أنه يجوز حذف عامل بعض المصدر المؤكد قال : لا يجوز حذف عامل المصدر اذا دل عليه دليل كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً .

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله . قال في شرح الكافية لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه وحذفه منافي لذلك فلم يحذف : فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه دائماً فلا شك أن حذفه منافي لذلك المقصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه .

وان أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقدير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلّم ولكن لا نسلم ان الحذف منافي لذلك المقصد لأنه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فالأمر يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه استحق وأولى .

ولو لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يختلفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن أسم عين في خبر تكرير ولا حصر نحو انت سرّاً رجلاً ومذاً راجحاً في مواضع يأتي ذكرها نحو متقياً ورجلاً وحيداً وشكراً لا كفراً (٣)

وقد رد بن دقيق العيد بقوله ان نحو (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة (اضرب زيداً) . وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لأن المصدر فيها نائب عن عامله دال على ما يدل عليه وهو حرف خبره وليس على ذلك ما ذهب إليه جواز الجمع بينهما ولا شيء من المراكبات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد .

(١) ابن حنبل ١٨٩/١ - الاصح ١١٥/٢

(٢) التمام ١١٥/٢

(٣) ابن الناطم ١٠٩ - ١١٠

ومما يدل أيضاً على أن (ضرباً زيداً) ونحوه ليست من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل (١) .

فأنت ترى أن ابن عقيل رد على ابن النازم بأن نحو (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء وإنما هو أمر خال من التأكيد .

فجعلنا قسماً آخر غير المؤكد ولا شك أنه ليس مبيناً للنوع ولا للعدد . وجاء في (حاشية الخفري) أن نحو ضرباً زيداً قسم برأيه وليس مؤكداً «فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو يدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك» (٢) .

ان قول ابن النازم ان المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير فلا يحذف عامله وقد يقصد به التقرير فقط فيجوز عند ذلك حذف عامله فيه نظر . فمن يقول إن (اعترافاً) في قولك (له عليّ ألف دينار اعترافاً) مثلاً لا يراد به التقوية إذا ذهبنا إلى أنه مؤكداً لعامله كما ذهب إليه ابن النازم ؟ وان قوله تعالى (وللمطلفات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) — من البقرة (٢٤١) لا يراد به تقوية العامل وتقرير معناه وأي دليل على ذلك ؟ وكذلك قوله (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة فيقتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والفرقان — التوبة (١١١) فإخراج هذا من ان يراد به التقوية فيه نظر .

من تحتها كالميتور علوم ردي

ونقول في الختام :

انه لا بد من تعديل قسم المصادر المؤكد لعامله وإدراجها في قسم المصادر المؤكد — على وجه الإطلاق — وتعديل قسمي المصدر المبيّن المخرج والعدد ودفعهما في قسم المصادر المبيّن ، كما انه لا بد من إضافة قسم آخر إلى ما ذكره النحاة وهو التائب عن الفعل يختلف عنها في المعنى واختكم .

(١) ابن عقيل ١٨٩/١

(٢) حاشية الخفري ١٨٩/١



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی